

ضمير الفصل في القرآن الكريم

بين آليات القداء والمحدثين

م.م. أمال عبد المحسن تايه م.م خالد عبد النبي عيدان

جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

الكلمات المفتاحية

ضمير الفصل ، اراء النحويين ، شروط استعمال ضمير الفصل ، ضمير ربط ، علماء العرب ، القراءات القرآنية

المخلص

ميّز علماء العربية ضمير الفصل عن ضمائر الرفع المنفصلة ، ولهذا خصصوا له في العربية بحثاً خاصاً في الكتب النحوية ؛ للتعريف به وبيان وظائفه وشروطه ، ولأهمية هذا المصطلح ، ارتأينا دراسته وفق الشواهد القرآنية التي ورد فيها في دراسة مزجت بين آراء القدماء والمحدثين له، وخاصة ما يتعلق في مسألة إعرابه ؛ إذ إنّ فيه من دقائق الأمور النحوية التي يجب أن يُلتفت إليها، فضلا عن دلالاته المعنوية .

وقد تعددت آراء النحويين حول اسميته وحرفيته ، وقد أيّد البحث فكرة حرفيته بناء على ما جاء به الشاهد القرآني وفق القراءة المشهورة .

وقد ظهر من البحث أنّ علماء العربية استندوا في مسألة وصف ضمير الفصل وتقعيد القاعدة العامة له على القرآن الكريم، وفق القراءة المشهورة .

الدراسة كانت في ثلاثة مباحث المبحث الأول كان مخصصاً لتعريف ضمير الفصل ، وشروط استعماله، وفوائده النحوية والمعنوية ، وفي المبحث الثاني تطرقت إلى ضمير الفصل من الناحية التركيبية والدلالية في القرآن الكريم ، أمّا المبحث الثالث فقد تناول إعراب ضمير الفصل عند القدماء والمحدثين، وانتهى البحث بعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من البحث في الموضوع أعلاه .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين الميامين، أما

بعد:

فإنّ التراكيب النحوية تبنى وتترابط فيما بينها داخل النظام النصي ، ويظهر ذلك التماسك مدى قوة العبارات داخل النسيج اللغوي الذي يتحقق من صياغته المنظمة و التّواصل بين المتلقي وصاحب الخطاب، وضمير الفصل في التراكيب النحوية يحدث ذلك التماسك المنشود ، فوجوده يضيف عليها دلالية تختلف باختلاف التركيب الذي يرد معه .

ولأجل معرفة ما إذا كان ضمير الفصل تركيباً ثابتاً يقاس عليه ، أم هو ضمير يجتلب لغايات دلالية معينة ، ارتأينا دراسته دراسة نحوية دلالية بتتبع وروده في القرآن الكريم في بحثنا الموسوم (ضمير الفصل في القرآن الكريم بين آليات القدماء والمحدثين)

واقترضت الدراسة أن يكون البحث في مقدمة وثلاثة مباحث ، في المبحث الأول عرجنا إلى تعريف الضمير لغة واصطلاحاً ومن ثم عرفنا ضمير الفصل وتطرائقنا إلى سبب تسميته ، وشروط استعماله ، والغرض منه ، والفرق بينه وبين ضمير الشأن كما بينه النحويون .

والمبحث الثاني كان مخصصاً لدراسة ضمير الفصل من الناحية التركيبية والدلالية في القرآن الكريم والمبحث الثالث في إعراب ضمير الفصل عند القدماء والمحدثين وانتهى البحث في خاتمة سجل فيها أهم ما توصل إليه البحث .
والحمد لله ربّ العالمين .

المبحث الأول

ضمير الفصل:

تعريفه ، شروط استعماله ، أغراض وفوائد ضمير الفصل

الضمير في اللغة : من إضمار الشيء أي إخفاؤه ^(١) ويعبر عنه أيضاً بـ(المضمر) أو الاسم المبهم ^(٢) وبالمكنى والكناية ^(٣)

واصطلاحاً : الضمائر من المعارف ، وقد مثل لها سيبويه بقوله ((وما الضمائر فنحو هو وإياه وأنت وأنا نحن))^(٤) ، واستعمالها في تركيب ما لا يكون إلا إذا سبقت باسم ظاهر تعود عليه ، وهذا ما يظهر في حد النحويين لها ، قال المبرد ت(٥٢٨٥) : ((الأسماء المضمرة وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر ، نحو: الهاء في به، والواو في فعلوا، والألف في فعلا))^(٥)

ويعبر عنها بعضهم مفصلاً القول فيها بقوله: إنّ الضمير : ((ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، لفظاً، نحو: زيد ضربت غلامه، أو معنى، بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى: " اعدلوا هو أقرب للتقوى " ، أي العدل أقرب لدلالة اعدلوا عليه، أو حكماً، أي ثابتاً في الذهن، كما في ضمير الشأن، نحو: هو زيد قائم))^(٦)

وضمير الفصل : ضمير ربط يتوسط المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر ، وقد اختلف النحويون في تسميته ؛ فالبصريون يسمونه فصلاً ؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر ، أما الكوفيون فيسمونه عماداً ؛ للاعتماد عليه في التفريق بين الخبر والصفة، نحو: محمدٌ هو الكاتب ^(٧) .

ولاستعمال ضمير الفصل في الجملة العربية شروط فصل القول فيها النحويون على النحو الذي ورد به في كلام العرب ^(٨) :

الأول : شروط ما قبله، وفيه أمران :

أحدهما : أن يكون مبتدأ في الحال، نحو: قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة / ٥] ، وكقولك ، زيدٌ هو الشاعرُ ، أو في الأصل ، أي يسبق المبتدأ إحدى نواسخ الابتداء، فيشمل ذلك اسم كان وأخواتها، نحو : قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة / ١١٧] ، ومثل قولنا: كان محمدٌ هو القائمَ ، وإنَّ وأخواتها، نحو: قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ [الصافات / ١٦٥] ، وقولك: إنَّ زيدا لهو الراكبُ ، والمعمول الأول للأفعال التي تطلب مفعولين ، نحو ، قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ ﴾ [الصافات / ٧٧]

ثانيهما : أن يكون واقعا بعد معرفة، وأجاز بعضهم مجيئه بعد النكرة كالفراء وهشام ، ومن تابعهما من الكوفيين، نحو : ما ظننتُ أحدا هو القائم ، وشاهدهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل : ٩٢] على تقدير أن (أربى) منصوبا .

الثاني : شروط ما بعده ، أن يكون مابعد معرفة ، أو ما يشبه المعرفة في عدم قبوله (ال) التعريف كـ(أفعل التفضيل) الذي يقترن بـ(من) ، ، أو خير ، وكـ(مثل) مضاف ، نحو: قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف : ٣٩] ، نحو : قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ [المزمل / ٢٠] ، ظننتُ زيدا هو مثلك . ولا بد من الإشارة إلى أن الذي يكون معرفة يجب أن يكون اسما ، وأجاز بعضهم وقوع الفعل المضارع بعده؛ لمضارعه للاسم، ومنهم الجرجاني ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يَبْدِئُ وَيَعِيدُ ﴾ [البروج / ١٣]

الثالث: شروط وضعها النحويون لضمير الفصل نفسه :

١- أن يكون ضمير الفصل بصيغة المرفوع ، نحو: (أنا ، أنت ، هو ، هم) فيمتنع نحو قولك : زيدٌ إِيَّاهُ الفاضلُ على أن (إِيَّاهُ) هو ضمير فصل.

٢- ضمير الفصل يجب أن يطابق ما قبله في الأفراد والتذكير والحضور، نحو : زيدٌ هو الكريم ، أو أكرم من عمرو أو مثله.

ويأتي ضمير الفصل للمتكلم^(٩) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ سورة [القصص : ٣٠] ، والمخاطب كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة : ١٢٧] والغائب ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾

ومن جهة تثنيته وجمعه^(١٠)، فكما يأتي في صورة المفرد ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ، يأتي أيضا في صورة المثني كما في قول النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ((كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه))^(١١) ، وفي رواية: هما اللذين^(١٢) ، ويأتي في صورة الجمع كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴾ [الصافات : ١٦٥]

الربط بضمير الفصل في التراكيب النحوية:

لضمير الفصل أثرٌ في التراكيب العربية ؛ لما يحدثه من قوة الربط فيها علاوة على زيادة توكيد المعنى ، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري ت(٥٧٦١) فائدة هذا الربط ، وقد ذكرها الدكتور فاضل السامرائي شارحا وموضحا ، وكما يأتي^(١٣):

١- الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع ، وهذه الفائدة لفظية ، نحو: قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ ، فوجود الضمير هنا خصص أن يكون (القصص) خبراً لا بدلا من (هذا) و(الحق) نعنا للقصص وليس خبراً ، وهي فائدة نحوية إذ رفع الاحتمال عن الخبر في الجملة وحدده، وفي قولنا :محمداً هو القائمُ، تعين أن يكون (القائمُ) خبراً ، وعدم ذكر ضمير الفصل في الجملة (محمداً القائمُ) يحتمل أن القائمُ صفة لـ(محمد)، والخبر محذوف ، وبذكر ضمير الفصل في الجملة تعين أن يكون (القائمُ) خبراً .

٢- الاختصاص والقصر ، وهي فائدة معنوية ، نحو: قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ ف(ضمير الفصل) هنا يفيد قصرًا حقيقياً ، فالقول مثلا(أولئك وقودُ النار) قد يفيد مجرد الأخبار ، ووضع ضمير الفصل عين القصر الذي كان محتملاً .

٣- التوكيد ، إن دلالة ضمير الفصل على التأكيد نابعة أيضا من تسميته ، إذ سماه بعض الكوفيين دعامة ؛ إذ إن الكلام يدعم به أي تقوية الإسناد في الجملة الاسمية ، وتأكيد الحكم ، كقوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ، وهي فائدة معنوية .

وذكر أحد الباحثين المحدثين أنّ وجود ضمير الفصل في هيئة ضمير الرفع في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر لأداء وظيفتين الأولى: نحوية وهي تخص التركيب ؛ لبيان أن ما بعد ضمير الفصل _____ ل خبراً لا صفة ، وبلاغية: ترتبط بالمعنى وهي التوكيد والقصر^(١٤) أو لتوكيد معنى القصر في الكلام^(١٥)

وهذه الفوائد تظهر جلياً إذا نظرنا إليه على أنه أداة ربط بين أجزاء التركيب أي بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر ، أما إذا نظرنا إليه من جهة السياق أو النص الذي ورد به على اعتبار أن _____ أداة ربط ليس بين أجزاء التركيب وإنما أداة ربط بين أجزاء النص المتباعدة ، _____ بدو لهذا الربط فوائده _____ سياقية^(١٦):

أولها : أمن اللبس في التركيب النصي ، فوجوده يعمل على ربط أجزاء النص بدقة وبيان علاقة الكلمة في النظام النصي مع الكلمات الأخرى المنسبقة معها سواء أكانت سابقة أم لاحقة ، ووضوح القصد من المتكلم عن طريق الإحالة الدقيقة التي يؤديها ضمير الفصل في النص .

وثانيها : الاستغناء بضمير الفصل عن التكرار في التركيب النصي الذي يعبر عنه في العربية بالإيجاز ، إذ إن الربط بالضمائر بشكل عام يعمل على تشابك النص وتماسكه ، وظهور الدلالة اكتفاء بالإحالة على السابق دون أن يتكرر .

وثالثها : توكيد محتوى السياق النصي الذي ورد به .

وإذا أمعنا النظر في شاهدين قرآنيين أحدهما لم يذكر فيه ضمير الفصل في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ
الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي
تحتها الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة/ ١٠٠] ، والشاهد الآخر ذكر فيه في قوله تعالى :
﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ
وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة / ٧٢] يتبين غرض التوكيد بضمير الفصل بشكل أوضح ،
وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي في معاني النحو : إنَّ الفرق بينهما يكمن في ((أنه لما عدل عن قوله تعالى :
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) إلى قوله تعالى : (وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ) فجاء بالجملة الاسمية الدالة على
الثبوت ، والتي هي أقوى من الفعلية ثم أخبر بأنَّ رضوان الله أكبر من الجنات ، وملذاتها ، ناسب عظم ذلك
المجيء بضمير الفصل فـ قال ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ ((^{١٧})

الفرق بين ضمير الفصل وضمير الشأن:

كما بينا في السطور السابقة أن ضمير الفصل قد يأتي للمتكلم والمخاطب والغائب ، أما ضمير الشأن فلا
يكون إلا غيبية ، ويلزم صورة الأفراد ، يتقدم جملة معينة تكون مفسرة له نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾
[الإخلاص : ١] ، ويعرب ضمير الشأن مبتدأ والجملة بعده خبراً له ، وإذا كان لفظه مذكراً فهو ضمير الشأن ،
وإذا كان مؤنثاً فهو ضمير القصة^(١٨)

ويستعمل هذا التركيب عند العرب في أسلوب التقدير والتعظيم ، وهو تقديم ضمير الشأن الذي يكون مبتدأ ثم
الجملة المفسرة له سواء أكانت فعلية أم اسمية بعده ليخبر بها عنه ، نحو هو زيد قائم ، ويسميه الكوفيون الضمير
المجهول ، لتصدر الجمل ، وليس هناك ما يعود عليه^(١٩)

المبحث الثاني

ضمير الفصل من الناحية التركيبية والدلالية

في القرآن الكريم

من خلال استقراء نماذج من الآيات القرآنية المصحوبة بضمير الفصل يمكن بيان الأنماط التركيبية للجمل
التي يأتي في نسيجها الرابط (ضمير الفصل) وكما هو مبين من الشواهد القرآنية :

النمط الأول : مبتدأ معرفة + ضمير الفصل + الخبر (معرفة)

ومن شواهد هذا النمط قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] ، رأى الرضي ت(٥٦٨٦) في شرحه للكافية أنّ الأصل في مجئ ضمير الفصل بعد المبتدأ أن يكون غير مسبوق بناسخ كما في الآية الكريمة أعلاه أو يكون مسبوقاً بفعل قلب كـ(ظننت) ، لأنّ الخبر يلتبس في هذه الحالة فقط مع النعت ، ولا يتعين عند المتلقي إلا بوجود هذا الضمير ، أمّا مع إنّ وأخواتها أو كان وأخواتها ، وما الحجازية فلا حاجة لوجوده ؛ لأنّ أخبارها واضحة ؛ لتخالف الإعراب بينهما ، ثم أدخل عليها لام الفصل من باب الاتساع (٢٠)

فالمبتدأ(أولئك) اسم إشارة معرفة لم يتقدمه فعل ناسخ ، أو فعل قلبي ثم ضمير الفصل ثم الخبر (المُفْلِحُونَ) وهنا المفلحون اسم فاعل معرف بـ(ال) ؛ للدلالة على القصر والاختصاص.

ذكر الزمخشري ت(٥٥٣٨) أنّ الفائدة الدلالية من توسط ضمير الفصل في الآية الكريمة هو للإشعار أنّ الوارد بعد ضمير الفصل خبر لا صفة ، وتعريف الخبر معه للدلالة على القصر أي إنّ الخبر ثابت للمسند دون غيره ، فالفلاح مقصور عليهم دون غيرهم (٢١) ، ويلحظ هذا من ربط الخبر بالجملة التي قبله التي من شأنها أن تزيد من قوة طرفي الإسناد (المبتدأ والخبر) ، وبناء على ماتقدم يمكن القول : إنّ مجيء الخبر معرف بـ (ال) بعد ضمير الفصل يعدّ ضرباً من ضروب القصر كقولنا : زيدٌ هو الكريم إذا قصد تخصيصه بهذه الصفة واقتصارها عليه دون غيره ، ردّاً على من ظنّ أنّ الكرم صفة غيره (٢٢) ، جاء في تفسير البيضاوي : ((تأمل كيف نبه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله كل أحد من وجوه شتى ، وبناء الكلام على اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز وتكريره وتعريف الخبر وتوسيط الفصل ، لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم)) (٢٣)

ونحو هذا التركيب أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة ١٥٧] ؛ فالتعبير بالجملة الاسمية بما تشتمل عليه من مؤكّدات اسم الإشارة الذي يدلّ على البعيد وتوسط ضمير الفصل وتعريف الخبر يأتي ذلك كله لتعظيم شأنهم (٢٤)

جاء في البحر المحيط : ((وهذه جملة ثابتة تدلّ على الاعتناء بأمر المخبر عنه ، ... ، وأكد بقوله : هم . وبالألّف واللام ، كأن الهداية انحصرت فيهم وباسم الفاعل ، ليدلّ على الثبوت ، لأن الهداية ليست من الأفعال المتجددة وقتاً بعد وقت فيخبر عنها بالفعل)) (٢٥) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ وَقُودُ النَّارِ ﴾ [إل عمران : ١٠] ، فمجيء الجملة الاسمية ثم ضمير الفصل ثم الخبر المضاف (وقود) إلى (النار) في الآية الكريمة دلالة واضحة في الكلام على معنى الحصر والاختصاص ، وحاصل تلك المؤكّدات المحشدة في هذا التركيب هو أنّ ((المكذّبين من الكفار هم الأصل في عذاب النار و إيقاد جهنم ، و أنّ غيرهم إنما يحترقون بنارهم)) (٢٦)

ونحو هذا التركيب قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمُسْأَمَةِ)

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن وجود ضمير الفصل في الآيات الكريمة ونحوها يفيد القصر ولو رفع الضمير لكان القول مجرد إخبار كقولك: هذا صديقك^(٢٧)

ومما يلحظ أن جملة ضمير الفصل لها تعلق بكلام قبلها وهذه الجملة هي جملة اسمية وهو ما يدل على مسألة التوكيد بهذه الجملة لما قبلها، ووجود الضمير بين طرفي الإسناد يزيد من قوة الترابط بينهما .

النمط الثاني: إنَّ + اسمها (معرفة) + لام التوكيد + ضمير الفصل + خبرها (معرفة)

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٦] ، في الآية الكريمة نجد أنها مصدرية بحرف توكيد و ضمير الفصل يتوسط اسم إنَّ المعرفة (الدار) وخبرها المعرفة (الحيوان) وقد تصدر ضمير الفصل في الآية الكريمة لام التوكيد .

ومن شواهده القرآنية أيضا، قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] ، و(هذا) اسم إشارة وهو اسم إنَّ، والأصل فيه أن يستعمل في ما هو مشاهد ومحسوس، واستعماله في غيرها من باب المجاز، وكذا هنا؛ فالقصص غير محسوس ولا مشاهد، ومجئ الإشارة هنا للتقريب بقصد استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون^(٢٨)

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] ، فضمير الفصل (أنت) جاء في الآية الكريمة في جملة (إنَّ) لتوكيد معنى الكمال^(٢٩)

وهو ما أشار إليه الرازي في تفسيره بقوله: ((فإن قيل: قوله تعالى: (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) يفيد الحصر ليس الأمر كذلك فإنَّ غيره قد يكون سميعا قلنا: إنه سبحانه لكماله في هذه الصفة فإنه هو المختص بها دون غيره))^(٣٠)

النمط الثالث: إنَّ + اسمها (معرفة) + ضمير الفصل + خبرها أفعل التفضيل

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النحل: ١٢٥]

في الآية الكريمة أعلاه وقع ضمير الفصل بين اسم إنَّ المعرفة (ربك) وخبرها (أعلم) وهو نكرة، والأصل أن يكون الخبر معرفة، وجاء هنا على وزن أفعل وقد جوز النحويون مجيء أفعل التفضيل بعد ضمير الفصل بشرط أن يكون مصحوبا بـ(من) ، ووجه ذلك عندهم كما قال الرضي: إنَّ ((أفعل التفضيل المصحوبة ب(من) كالمعرف ب(ال) ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفا يقتضيه أفعل التفضيل فمعنى أعني (من) فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما أن مخصص ذي اللام ومن حرف متحد معه أي اللام ،ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا))^(٣١)

فضمير الفصل في الآية الكريمة أفاد قصر العلم بالله سبحانه وتعالى دون غيره، جاء في التحرير والتنوير: ((والضمير في قوله : (هو أعلم) ضمير الفصل ، لإفادة قصر المسند على المسند إليه ، فالألمية بالضالين والمهتدين مقصورة على الله تعالى ، لا يشاركه فيها غيره))^(٣٢)

النمط الرابع: إن + اسمها + ضمير الفصل + خبرها (جملة فعلية فعلها مضارع)

ومن شواهد قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ بَدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ [البروج : ١٣] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [السجدة : ٢٥]

ويبدو أن هناك خلافاً حول هذا النمط ؛ فمن النحويين من يرى أن ضمير الفصل لا يقع قبل الفعل المضارع ، قال الرضي : ((وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة))^(٣٣)

جاء في التحرير والتنوير: ((والراجح من أقوال النحاة قول المازني : إن ضمير الفصل يليه الفعل المضارع ، وحجته قوله : (ومكر أولئك هو يبور) دون غير المضارع ، ووافقه عبد القاهر الجرجاني في «شرح الأيضاح» لأبي على الفارسي ، وخالفهما أبو حيان وقال : لم يذهب أحد إلى ذلك فيما علمنا))^(٣٤) ، وبين مؤيد ومعارض نجد أن ورود الشاهد القرآني يقوي رأي من قال بجواز وقوع الفعل المضارع بعده ، وهو الرأي الراجح.

النمط الخامس : ويأتي مع جملة كان:

كان + اسمها + ضمير الفصل + خبرها معرفة أو كالمعرفة

ومن أمثله قوله تعالى : ((فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)) [المائدة / ١١٧] ، نجد في الآية الكريمة أن اسم كان جاء ضميراً متصلاً دالاً على المخاطب فناسب أن يأتي ضمير الفصل (أنت) دالاً على المخاطب أيضاً ، والرقيب خبر كان ، ووجود ضمير الفصل في الآية الكريمة كما يرى الدكتور فاضل السامرائي لتوكيد القصر على سبيل الحقيقة^(٣٥).

أما توكيد القصر عنده على سبيل المبالغة؛ فمثاله في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور/ ٤] وعقب على ذلك بقوله : ((ولا يمكن أن يكون هذا كله قصراً حقيقياً ، فهو على جهة المبالغة أو على معنى الكمال في الصفة))^(٣٦)

المبحث الثالث :

إعراب ضمير الفصل عند القدماء والمحدثين

ضمير الفصل بين الحرفية والاسمية :

للعلماء أقوال مختلفة في تحديد نوع ضمير الفصل إذا كان اسماً أو حرفاً^(٣٧)، وترتب على هذا الاختلاف في هل له موضع من الإعراب أو لا، فيرى أكثر البصريين أنه حرف لا محل له من الأعراب، ووجب لهم في ذلك أن دخوله كان لمعنى وهو الفصل بين الخبر والصفة كدخول الكاف في ذلك وتلك تنثنى وتجمع ولا يكون لها محل من الإعراب، كذلك ضمير الفصل حرف لا محل له من الأعراب، وهو ما تبناه بعض المحدثين^(٣٨)؛ إذ إن ((الغرض به :الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع من الإعراب))^(٣٩)

أما الخليل ت(٥١٧٥) ، فيرى أن (ضمير الفصل) اسم، وعلى رأي بعض الكوفيين أن له محل من الإعراب فذهب بعضهم أن محله محل ما قبله وهو رأي الفراء ت(٥٢٠٧) ، ومنهم من قال بأن محله محل ما بعده^(٤٠) وعلى وفق الآراء السابقة يكون توجيه إعراب ضمير الفصل .

الأوجه الأعرابية لضمير الفصل:

تبعاً لهذا الاختلاف في كون ضمير الفصل حرفاً أو اسماً تعددت الأوجه الأعرابية لضمير الفصل وإذا كان وجوده في الجملة كما قرره النحويون ؛للإشعار أن ما بعده خبر لا تابع ، ويتوسط المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر فهو مجرد رابط ،ومن ثم فهو فضلة في الجملة ،وفي هذه الحالة لا يكون له محل من الإعراب، ومن ثم يبدو أن هذا من الناحية التركيبية والشكلية فهو حرف لا محل له من الإعراب ،أما إذا جعل له محلاً في الإعراب فيعرب مبتدأ وموقعه في الجملة عمدة، وهذا ما يحدده السياق الذي ورد به فيكون الربط هنا عن طريق الإحالة^(٤١)

وتحدّث سيبويه ت(٥١٨٠) عن موقعه في الجملة فقال : ((واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ،وذلك قولك :حسبتُ زيداً هو خيراً منك ، وكان عبدُ الله هو الظريف ،وقال الله عزّ وجل : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾^(٤٢)))^(٤٣)، نجد أنّ سيبويه قد مثل لضمير الفصل في جمل متنوعة بيّن فيها أنه لا يتغير إعراب ما بعده ومثل له بشاهد قرآني أيضاً ؛ فضمير الفصل في الآية الكريمة جاء ما بعده منصوباً قبل ذكره في الجملة وبعد ذكره ،فسيبويه بيّن عبرها أنّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ؛ إذ لا تغير حاصل فيما بعده .

و يرى ابن يعيش (ت ٥٦٤٣) أنّ معنى الفصل ((لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها وباب المبتدأ والخبر لأنّ أخبارها مرفوعة ،فإذا قلت :زيدٌ هو القائمُ ،وإنّ زيداً هو القائمُ لم يعلم أنّ المضمّر فصل أو مبتدأ إلاّ بالإرادة

والنية ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع الفعل لأن أخباره منصوبة نحو قولك كان زيداً هو القائم وظننتُ زيداً هو العاقل فعلم أن هو فصل بنصب ما بعده ((٤٤)

أما ابن مالك (ت ٥٦٧٢هـ) في تسهيل الفوائد، فيرى أن الأصح من أقوال العلماء أن لا يكون له موضع من الإعراب (٤٥)

وبعد أن ذكر ابن هشام (ت ٥٧٦١هـ) الفوائد النحوية والدلالية لضمير الفصل التي هي فائدة لفظية وتعني أن ما بعد ضمير الفصل خبراً لا تابع لما قبله، وقال إن الأولى أن يقال تابع، ولا يقال صفة؛ لأن ما بعده يحتمل أن يكون بدلاً كما في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)، وفائدتان معنويتان تمثلت بالتوكيد والحصص (٤٦)

ووفق ما ذكره من هذه الفوائد حاول ابن هشام أن يضع ضابطاً في إعراب هذه التراكيب، فوجود الضمير للفصلية دون التوكيد عنده في نحو قولنا: زيدٌ هو العالمُ (هو) ضمير للفصل والابتداء، ولا يعطي معنى التوكيد؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير لأن المضمير ضعيف، وهذا الاحتمال يصح أيضاً إذا كان في جملة (إن) نحو قولنا: إن محمداً هو الفاضلُ، لأن ما بعد ضمير الفصل يوهم في أنه خبر لأن أو خبر ل (هو) (٤٧) وكذلك إذا دخلت اللام على ضمير الفصل لا يكون توكيداً (٤٨)

وقريباً من توجيه ابن يعيش أدرج د. عبده الراجحي في مسألة إعرابه وجهين في كتابه التطبيق النحوي (٤٩)، وبصورة عامة دون أن يفصل في حالات وروده في الجملة فيمكن أن يعرب على وجهين:

أولهما: ضمير فصل لا محل له من الإعراب، نحو: زيد هو المخلص، (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وثانيهما: — ضمير فصل، له محل من الإعراب، ويعرب على أنه مبتدأ ثانٍ

والفرق بين الإعرابين عنده يتضح عند استعماله في الجملة الاسمية إذا دخل عليها فعل ناسخ مثل (كان)، فإذا كان مرفوعاً ما بعده فهو ضمير منفصل لا محل له من الإعراب

كان زيد هو المخلص.

↓
ضمير فصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لمجيء ما بعده منصوباً.

المخلص: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

والاستعمال الثاني:

كان زيدٌ هو المخلصُ



ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ

المخلصُ : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان .

يتضح مما سبق أنه يمكن أن يكون له محل من الأعراب ، ويمكن أن لا يجعل له موضع من الإعراب وحسب الاستعمال في الجملة .

نماذج إعرابية من الأمثلة القرآنية:

١- قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧] ، وما جاء على نحو هذا التركيب يكون إعرابه في كتب الإعراب والتفسير بإعطاء أكثر من وجه للإعراب ، فيمكن أن يعرب^(٥٠):

١- (هم) ضمير فصل مبني لا محل له من الأعراب ، لأن ما بعده مرفوع ، وهنا يكون ضميراً للفصل في مثل هذه التراكيب ونحوها

٢- نستطيع أن نعربه مبتدأ ثانٍ .

وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ في أنّ ضمير الفصل في هذه الآية للفصل والحصر والتوكيد ، وهو بهذا يحتمل مع الفصل التوكيد والابتداء^(٥١)

٢- قال تعالى: ﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ فالضمير (أنت) يعرب كآلاتي^(٥٢):

أنت : ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، والابتداء لا يجوز ؛ لأن ما بعده جاء منصوباً ؛ ويمكن إعرابه توكيداً ؛ لأنّ الضمير المتصل يمكن أن يؤكد بالمنفصل المرفوع ، وكذا القول في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾

٣- قال تعالى: ﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ يحتمل ضمير الفصل مع الفصلية الابتداء دون التوكيد؛ لدخول لام الابتداء عليه؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على التأكيد^(٥٣)

٤- قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ ويصحّ في إعراب ضمير الفصل ما يأتي^(٥٤):

١- ضمير فصل مبني لا محل له من الإعراب ، و(علام) خبر (إن) .

٢- يمكن أن يعرب مبتدأ (علام) خبر له، والجملة الاسمية (أنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) في محل رفع خبر (إن).

٣- يمكن أن يعرب توكيداً لما قبله .

جاء في كتاب مشكل إعراب القرآن : ((أنت تأكيدا للكاف أو مبتدأ أو فاصلة لا موضع لها من الإعراب))^(٥٥)

٥- قال تعالى : ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف : ٣٩]

وقع ضمير الفصل (أنا) في الآية الكريمة أعلاه بين معمولي الفعل رأى ، وهو من أخوات ظنّ و يحتاج إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وقد ورد ما بعد ضمير الفصل في الآية الكريمة منصوبا:

ذكر ابن مالك في شرح الكافية أنّ الضمير في الآية الكريمة فصلاً ، فقال : ((الياء من "ترني" مفعول أول وهو مبتدأ في الأصل ؛ لأن المراد : رؤية القلب و"أنا" : فصل ، و"أقلّ" أفعل تفضيل وانتصب بـ(تر) مفعولاً ثانياً ، وهو خبر في الأصل))^(٥٦) ، ولا يمكن إعرابه مبتدأ ؛ لأن ما بعده منصوباً .

ومن المحدثين من أعربه على الوجه الآتي :

((الضمير أنا للتوكيد لا محل له من الإعراب و أقلّ : مفعول به ثان للفعل ترني، و هناك قراءة بضم كلمة أقلّ فيصبح الإعراب: أنا ضمير منفصل مبتدأ و أقلّ خبر مرفوع و جملة أنا أقلّ في محل نصب مفعول به و لكن الوجه الأول أقوى و هو يتناسب مع القراءة المشهورة ، وعلى هذا الوجه تقاس الآيات التي ورد فيها مثل هذه الحالة))^(٥٧).

٦- قال تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود : ٨٧]

أنت : ضمير فصل لا محل له من الإعراب أو مبتدأ ، ولا يكون توكيداً لوجود اللام .

جاء في شرح الرضي على الكافية : ((وقوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ ، يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلاً ، ولا يجوز كونه تأكيداً لأجل اللام))^(٥٨)

ومن الاستعمال القرآني للآيات القرآنية، نجد أنّ وجود ضمير الفصل لم يؤثر على إعراب ما بعده ، وهذا ما يتضح من استعماله في جملة ظنّ وأخواتها أو كان وأخواتها ؛ إذ لم يتغير إعرابه فقد جاء ما بعده منصوباً ، بقي أنّ وجوده في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر إذا لم يدخل عليها ناسخ أو مع إنّ وأخواتها التي يكون خبرها مرفوعاً ، فإنّ ما بعدها مرفوعاً قبل ذكر ضمير الفصل فيها ، وخلاصة القول:

إذا توافرت شروط مجيئه بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، يكون فصلاً فقط ، ووظيفته النحوية تكون للفصل بين الخبر والتابع ، بقي أن نعرف أنّ وظيفته المعنوية تستشف عبر السياق الذي وردت به كأن يكون للتوكيد أو التخصيص أو الحصر... الخ .

عليه يكون الموضع الإعرابي له في كلام العرب كما يرى سيبويه ضميراً للفصل ليس إلا^(٥٩).

ما تقدم يعدّ القاعدة العامة التي قررها النحويون لضمير الفصل، وشاهدهم في ذلك القرآن الكريم في قراءته المشهورة ، وقد تناقلت كتب النحويين أنّ في كلام العرب من يرفع الاسم بعده على الخبرية وضمير الفصل مبتدأ ، نحو : **أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ** ، فهو ضمير للفصل مبتدأ ، وخير خبر عنه والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ثان للفعل (أظن) ، وورد في القراءات غير السبعة قراءة قوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ [الزخرف/٧٦] ، برفع (الظالمين) ، وقوله تعالى : ﴿ **إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا** ﴾ برفع (أقل) ، وحاصل ذلك عندهم أنّ ضمير الفصل بعد باب كان وباب علمت وما الحجازية لا يكون منصوبًا بل يرفع ، علمًا أنّ القراءة المشهورة هي بالنصب^(٥٠)

ومن هنا فإن ترجيح الرأي القائل بحرفية ضمير الفصل هو الراجح ، وخاصة أنّ ما بعد ضمير الفصل قد جاء منصوبًا في باب كان وباب ظن في شواهد قرآنية وفق القراءات المشهورة ، وهو ما ينفي أن يكون له موقع إعرابي ، وهذا ما يرجح حرفيته.

النتائج :

إن من أهم النتائج المستخلصة من البحث يمكن إيجازها بما يأتي:

- ١- إنّ ضمير الفصل في الجملة يأتي لمقتضى نحوي مؤداه أنّ ما بعده خبر لا تابع ، وإزالة اللبس عن المتلقي ، فضلا عن وظيفته المعنوية التي من أبرزها تقوية المعنى وتوكيده ، وهذا ما بينته السياقات القرآنية التي ورد فيها .
- ٢- إنّ ضمير الفصل له دور كبير في ربط المعاني المتباعدة في النص ويكون ذلك عن طريق الإحالة التي يحققها هذا الضمير في السياق اللغوي الذي وظف فيه .
- ٣- إنّ القاعدة العامة التي قررها النحويون من القدماء والمحدثين لضمير الفصل ، يؤيدها الشاهد القرآني ، وفق القراءة المشهورة التي بين أيدينا .
- ٤- إنّ وجود ضمير الفصل في نص معين يكون لغايات دلالية معينة يكشفها النص الذي وجد فيه ، فوجوده أو عدم وجوده يرجع إلى صاحب الخطاب لتثبيت معنى معين في نفس المخاطب
- ٥- من خلال البحث تبين أنّ ضمير الفصل الذي ورد في الشواهد القرآنية لم يؤثر في إعراب ما بعده ، والبحث يؤيد فكرة حرفيته التي قال بها بعض النحويين من القدماء والمحدثين ، وهو الأسلم من التقديرات التي لا داعي لها .
- ٦- تبين من خلال البحث جواز مجيء الفعل المضارع بعد ضمير الفصل بدلالة الاستعمال القرآني له .

الهوامش:

- ١- ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة نظر .
- ٢- ينظر: الكتاب، سيبويه: ٧٨/١، ٧٩.
- ٣- ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١٩/١ — ٥٠.
- ٤- ينظر: الكتاب، سيبويه: ٨٧، ٧٩/١.
- ٥- المقتضب، المبرد: ١٨٦/٣.
- ٦- التعريفات، القاضي الجرجاني: ١٨٢.
- ٧- شرح الرضي على الكافية، ٤٥٥/٢.
- ٨- ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٠ — ٣٩٢، شرح الشافية الكافية، ابن مالك: ٩٨/١، مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري: ٢/ ١٥٣ — ١٥٥.
- ٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢، مختصر النحو، عبد الهادي الفضلي: ٥٣.
- ١٠- ينظر: المصدر السابق نفسه.
- ١١- الكتاب: ٣٩٣/٢.
- ١٢- شرح الرضي على الكافية: ٤٦٣/٢.
- ١٣- ينظر: مغني اللبيب: ١٥٥/٢، معاني النحو، د.فاضل السامرائي: ٤٤/١.
- ١٤- القصر بضمير الفصل في القرآن الكريم (دراسة نحوية بلاغية إحصائية): د.محمد رجائي أحمد الجبالي: ١٤.
- ١٥- ينظر: البنية الدلالية والإحالية للضمائر، د. أشرف عبد البديع عبد الكريم: ٢٠ — ٢١.
- ١٦- ينظر: معاني النحو: ٥٠/١.
- ١٧- ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، ١/ ٢٠١.
- ١٨- ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١١٤/٣.
- ١٩- معاني النحو: ٤٧/١.
- ٢٠- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٢ — ٤٦٦.
- ٢١- ينظر: الكشاف: ١٦١/١.
- ٢٢- النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي: ٤٠٦ — ٤٠٧.
- ٢٣- تفسير البيضاوي: ٤٠/١.
- ٢٤- ينظر: تفسير الميزان، السيد محمد حسين الطباطبائي ط١، بيروت لبنان، ١٩٩٧م، ٣٥٩/٢.
- ٢٥- تفسير البحر المحيط: ٦٢٦/١.
- ٢٦- تفسير الميزان: ١٠٤/٣.
- ٢٧- ينظر: معاني النحو: ٤٦/١.
- ٢٨- ينظر: المصدر نفسه: ٨٤/١.
- ٢٩- المصدر نفسه: ٥٢/١.
- ٣٠- تفسير الرازي: ٦٤/٤.
- ٣١- شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٥٨ — ٢٥٩.
- ٣٢- تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور: ٢٩/٨.

- ٣٣- شرح الرضي على الكافية : ٤٥٩/٢ .
- ٣٤- التحرير والتنوير: ٢٧٥/٢٢
- ٣٥- ينظر :معاني النحو : ٥٢/١
- ٣٦- المصدر نفسه .
- ٣٧- ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك: ٢٩/١ — الإنصاف في مسائل الخلاف :ابن الانباري : ٨٠٦/٢ ، مغني اللبيب ،ابن هشام الأنصاري:
- ٣٨- جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني: ٩٦ ، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، محمود صافي: ٣٠٩/٥ .
- ٣٩- شرح الشافية الكافية: ١٠٠/١ .
- ٤٠- ينظر : شرح المفصل ٣٣١/١ ، شرح الرضي على الكافية: ٤٥٥/٢ ، مغني اللبيب : ١٥٦، ٣٤/٢ ،
- ٤١- ينظر: البنية الدلالية والإحالية للضمائر : ٤٢
- ٤٢- سورة سبأ /٦ .
- ٤٣- الكتاب : ٣٩٠/٢ .
- ٤٤- شرح المفصل ،ابن يعيش : ٣٣١/١ .
- ٤٥- ينظر: شرح التسهيل : ١٦٨/١ .
- ٤٦- ينظر: مغني اللبيب ١٥٦/٢ .
- ٤٧- ينظر: المصدر نفسه .
- ٤٨- شرح الرضي على الكافية: ٤٦٢/٢ .
- ٤٩- التطبيق النحوي،عبد الراجحي: ٤٥ — ٥١ .
- ٥٠- ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهذاني: ٤١٥/١ ، تفسير البيضاوي : ٤٠/١
- ٥١- ينظر :تفسير الكشاف : ١٦٢/١ .
- ٥٢- ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤٦٢/٢ ، نحو اللغة العربية، د.محمد أسعد النادري : ٢١٩
- ٥٣- المصدر السابق نفسه ، مغني اللبيب : ١٥٦/٢
- ٥٤- مغني اللبيب : ١٥٦/٢
- ٥٥- مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي : ٢٤٤/١ .
- ٥٦- شرح الكافية الشافية : ٩٩
- ٥٧- الجدول في إعراب القرآن الكريم: ٣٠٩/٥
- ٥٨- شرح الرضي على الكافية : ٤٦٢/٢
- ٥٩- الكتاب : ٣٩٠ /٢ — ٣٩١ .
- ٦٠- ينظر: المصدر السابق نفسه ٣٩٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٦٣/٢ ، شرح التسهيل ، ١٦٩/١ .

المصادر :

القرآن الكريم

— الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦١ م .

- البنية الدلالية والإحالية للضمائر، د. أشرف عبد البديع استاذ مساعد بكلية دار العلوم، جامعة المنيا ٢٠٠٥ .
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت ٢٠٠٠م.
- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط٢، مصر ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٥٦٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٨هـ.
- تفسير الميزان، السيد محمد حسين الطباطبائي، ط١، بيروت لبنان، ١٩٩٧م
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب — طرابلس ٢٠٠٤م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، تصنيف محمود صافي، ط٣، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٩٩٥م.
- دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، د. حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب ١٩٩٦م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، مصر ١٩٩٠
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن نمر، ط٢، منشورات جماعة قار يونس- بنغازي ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٠م
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠١م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهذاني (ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح، ط١، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة ٢٠٠٦م .
- القصر بضمير الفصل في القرآن الكريم (دراسة نحوية بلاغية إحصائية) د. محمد رجائي أحمد الجبالي، د. ط. د. ت.
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، د. سناء حميد البياتي، ط١، دار وائل للنشر، الاردن ٢٠٠٣م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقبول في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٩٩٨م .
- لسان العرب لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ) حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٣م .
- مختصر النحو ، عبد الهادي الفضلي ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، ط٧ ، جدة ١٤٠٠هـ ، ١٩٨ — معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف النجاشي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح اسماعيل الشلبي ، ط١ ، دار المعربة للتأليف والترجمة - مصر .
- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الاستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ٢٠٠٣م .
- معاني النحو ، للدكتور فاضل السامرائي ، ط٢ ، نشر شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة ٢٠٠٣ .
- معجم التعريفات ، العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٥١٦هـ) ، محمد صديق المنشأوي ، ب ، ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، د ، ط ، دار الطلائع القاهرة ٢٠٠٥ .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة ، ط٣ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٩٩٤م .
- نحو اللغة العربية ، د . محمد أسعد النادري ، ط٢ ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .